# التحليل الديمغرافي لظاهرة الطلاق بالجزائر

يخلف سهيل أستاذ محاضر أ ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

**الملخص**

يهدف هذا المقال إلى تتبع تطور ظاهرة الطلاق في الجزائر. كما يهدف إلى تقديم نظرة عامة وصفية ومتطورة على أنواع الطلاق المختلفة في القانون الجزائري، وعرض بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمطلقين. إن نقص البيانات بسبب صعوبة الوصول إلى المصادر الإحصائية يجعل أي دراسة معمقة لظاهرة الطلاق شبه مستحيلة.

ومن نتائج تتبع ، كانت أسباب ومسببات الطلاق بالجزائر، نقص الوازع الديني لدى الزوجين، وعدم النضج، وعدم تحمل المسؤولية، بالإضافة الى ضعف التواصل والحوار بين الأزواج، و التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي والمؤثرين، وعدم التوافق الاجتماعي بين الأزواج.

الكلمات المفتاحية: الطلاق ، الزواج، الأسرة، المعدل، أنواع الطلاق.

## 1- المقدمة:

يعرف الطلاق على انه : إنهاء العلاقة الزوجية بفسخ ميثاق الزوجية، وهو يختلف في تعريفه بين اللغة والشرع والقانون. لغويًا، يعني حل قيد أو ترك ما هو مقيّد، شرعيًا هو حل عقد النكاح بألفاظ مخصوصة مع نية، وقانونيًا هو عملية إنهاء الزواج قانونيًا مع إلغاء أو إعادة تنظيم الواجبات والمسؤوليات القانونية للزواج.. فهل هذه الظاهرة، التي كانت نادرة سابقًا، تنتشر وتزداد زخمًا في المجتمع الجزائري، مما يُضعف مؤسسة الأسرة؟

يؤكد مختصون أن هذه الأرقام تجاوزت "خطًا أحمر" وتستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة الظاهرة.

ارتفاع حالات الطلاق يمثل مؤشرًا مقلقًا على تدهور العلاقات الزوجية في الجزائر.

هناك دراسات قليلة جدا حول ظاهرة الطلاق في الجزائر وذلك بسبب نقص البيانات وصعوبة الوصول إلى المصادر الإحصائية.

البيانات الخام وغير المفصلة الصادرة عن الجهات الرسمية لا تُقدم سوى معلومات ضئيلة عن واقع ظاهرة الطلاق ومداها. ولا تُنشر أي معلومات أو بيانات إحصائية عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية (العمر، الوضع المهني، إلخ) للمطلقين، ناهيك عن الأسباب التي دفعتهم إلى الانفصال.

إن الطابع "المُحرّم" والسرية الذي تتذرع به الجهات المسؤولة عن هذه القضية أحيانًا لا يُسهّل العمل الهادف إلى رصد وقياس وفهم خبايا هذه الظاهرة، التي تُؤثّر بشكل كبير على كلٍّ من الأسرة والمجتمع ككل.

لا يُمكن إلا للاستطلاعات المُوجّهة أن تُقدّم رؤيةً ثاقبةً لواقع هذه الظاهرة بجميع أشكالها. وتتميز استطلاعات الأفراد المعنيين بميزة توفير فهمٍ أعمق لخصائص الأفراد المُطلّقين، وتسليط الضوء على العوامل أو الأسباب التي تُحفّز طلب فسخ الزواج.

## 2 ـ قياس ظاهرة الطلاق :

يُقاس مدى ظاهرة الطلاق باستخدام مؤشرين: معدل الطلاق العام ومعدل الطلاق.

معدل الطلاق العام هو نسبة عدد حالات الطلاق المُسجّلة لكل ألف زواج مُبرم خلال سنة تقويمية مُحدّدة.

معدل الطلاق، مُعبّرًا عنه لكل ألف نسمة، يساوي نسبة عدد حالات الطلاق.

**3 ـ الطلاق بالجزائر:**

في الجزائر، أصبح الطلاق، الذي يبدو "مقبولاً" بشكل متزايد، أمراً شائعاً، ويشهد اتجاهاً متزايداً.

أعادت التحولات الاجتماعية والمجتمعية التي حدثت في فترة زمنية قصيرة نسبياً تشكيل بنية الأسرة، وهي ركن أساسي من أركان المجتمع.

تطورت المكانة والمكانة والدور التقليدي للرجل والمرأة داخل الزوجين تطوراً هائلاً نتيجةً لمجموعة من العوامل، منها التحضر والتصنيع وعمل المرأة خارج المنزل، على سبيل المثال لا الحصر. وقد تطور تصور الزواج وتمثيله في المخيلة العامة تطوراً كبيراً، لدرجة أن المفهوم التقليدي لثبات الزواج و"قدسيته" أصبح موضع تساؤل.

**3- 1 أنواع الطلاق في القانون الجزائري**

أنواع الطلاق في الجزائر تشمل الطلاق بإرادة الزوج المنفردة، والطلاق بالتراضي، والخلع، والتطليق للضرر أو الشقاق، والطلاق قبل البناء، ويتم إثباته بحكم قضائي بعد محاولات الصلح، وله أنواع من حيث الأثر وهي الطلاق الرجعي والطلاق البائن (بينونة صغرى أو كبرى).

أنواع الطلاق من حيث كيفية الوقوع:

**الطلاق بالإرادة المنفردة :**

ويتم بقرار من أحد الزوجين، وغالباً ما يكون بإرادة الزوج.

**الطلاق بالتراضي :**

إنهاء الزواج بالاتفاق بين الزوجين ويتم برفع عريضة مشتركة إلى المحكمة.

**الخلع :**

طلب الزوجة لفسخ الزواج مقابل عوض مالي تقدمه للزوج.

**التطليق :**

طلب الزوجة لفسخ الزواج بسبب الضرر أو الشقاق، أو بسبب آخر مشروع يحدده القانون، مثل نكول الزوج.

**الطلاق قبل البناء :**

إنهاء العلاقة الزوجية قبل الدخول الحقيقي بالزوجة.

**3-2 أنواع الطلاق من حيث الأثر:**

**الطلاق الرجعي :**

طلاق لا يقطع العلاقة الزوجية بشكل كامل، حيث يمكن للزوج مراجعة زوجته وإرجاعها إلى عصمته خلال فترة العدة دون الحاجة لعقد جديد.

**الطلاق البائن :**

طلاق يقطع العلاقة الزوجية، ولا يمكن للزوج فيه مراجعة زوجته إلا بعقد ومهر جديدين. وينقسم إلى:

**البينونة الصغرى :**تتم بعد الدخول الحقيقي ولم يبلغ الثلاث طلقات.

**البينونة الكبرى :**تتم بعد الدخول الحقيقي وبلغ عدد الطلقات الثلاث، أو بعد الطلاق الأول والثاني مع عدم مراجعة الزوجة.

الإجراءات العامة:

**حكم قضائي :**

لا يثبت الطلاق إلا بحكم قضائي بعد محاولات للصلح يجريها القاضي خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

**الطلاق التعسفي :**

يحدد القاضي ما إذا كان الطلاق تعسفياً أم لا بناءً على سلطته التقديرية.

4 ـ **تطورات الطلاق بالجزائر**:

وفقًا لبيانات وزارة العدل، شهد عدد حالات الطلاق الممنوحة في المحاكم في جميع أنحاء الجزائر زيادة ملحوظة. ففي غضون عشر سنوات (2008-2018)، تضاعف عدد حالات الطلاق من 31133 إلى 62168حالة (الشكل 1).

كما واصل ارتفاع العدد خلال السنوات الأخيرة إلى :

عام 2021: سُجلت 76,000 حالة طلاق.

عام 2022: بلغت حالات الطلاق 84,000 حالة.

عام 2023: تم تسجيل 93,400 حالة طلاق.

عام 2024: بلغ حوالي 240 حالة طلاق.

ولكن، هل يشير الارتفاع الخطي في عدد حالات الطلاق الملحوظة على الصعيد الوطني إلى تفاقم ظاهرة الطلاق بشكل كبير، كما تشير بعض المصادر، و رهيب اذ تضاعف 3 مرات ما بين 2005 الى غاية 2025 ، أي من 30 ألف الى أكثر من 95 ألف حالة طلاق مسجلة عند 31 ديسمبر 2024.

الرسم البياني 1 : تطور عدد حالات الطلاق بالجزائر

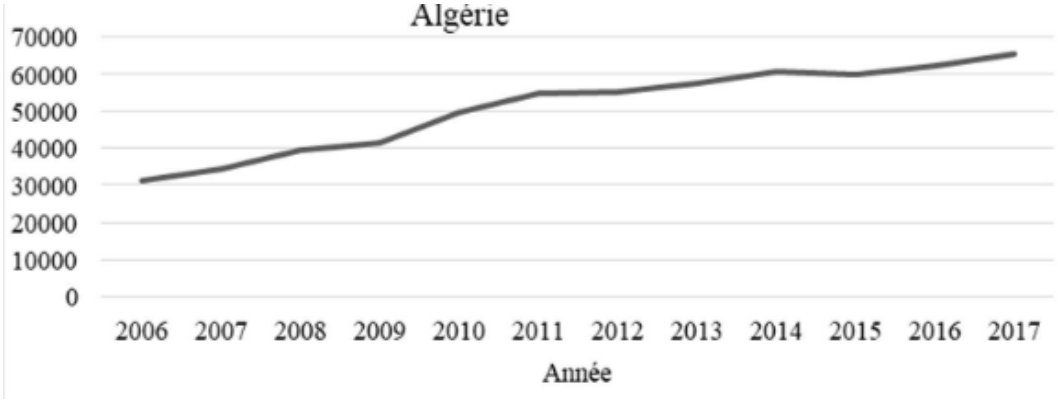

يبدو أن دراسة تطور معدل الطلاق (الجدول 2) الذي يعتبر المؤشر الأمثل لقياس الظاهرة يتناقض مع بعض الكتابات أو التصريحات حول مشكلة الطلاق والتي لا تشير إلا إلى زيادة عدد حالات الطلاق المعلن عنها مما يؤدي إلى انفجار ظاهرة الطلاق في الجزائر.

الجدول 1 : تطور معدلات الطلاق بالجزائر

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **معدل الطلاق بالمائة** | 11.90 | 12.16 | 14.46 | 14.86 | 14.81 | 14.81 | 15.75 | 13.23 | 17.42 | 19.32 |

المصدر : ديوان الوطني للإحصاء

في الواقع، بعد ارتفاعٍ الذي سُجِّل بين عامي 2008 و2010 ، ظلَّ معدل الطلاق مستقرًّا تقريبًا خلال الفترة 2010-2014. ويبلغ متوسط المعدل المحسوب لهذه الفترة حوالي 14.9 حالة طلاق لكل 100 زواج (الجدول 1 والشكل 2).

الرسم 2 :تطور معدلات الطلاق بالجزائر

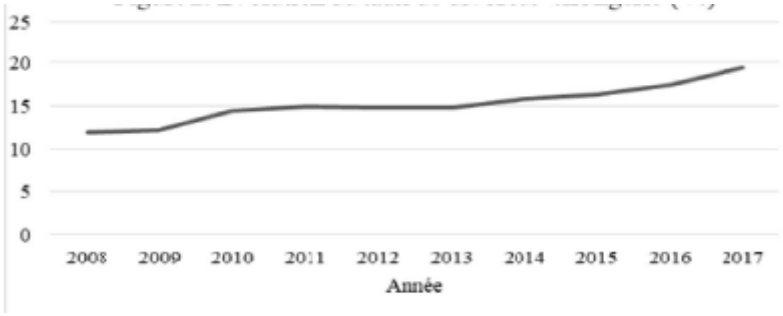


ارتفع معدل الطلاق من 19.32% عام 2014 إلى 19.32% عام 2017، بل وحتى إلى 19.80% عام 2018، أي ما يقارب 20 حالة طلاق لكل 100 زواج عام 2017.

ورغم تزايد حالات الطلاق باطراد، إلا أن ظاهرة الطلاق في الجزائر بعيدة كل البعد عن أن تكون حالةً متفجرةً أو مثيرةً للقلق كما يُشاع.

وهل يُشير ارتفاع معدل الطلاق المُلاحظ منذ عام 2014 إلى زيادة حقيقية في الظاهرة؟ ربما يُعزى هذا الاتجاه أيضًا إلى انخفاض عدد الزيجات المُلاحظة منذ عام 2014. في الواقع، انخفض معدل الزواج من 9.88% إلى 8.14% بين عامي 2014 و2017.

يُحسب معدل الطلاق نسبةً إلى عدد الزيجات؛ ومع ذلك، إذا شهد هذا الأخير انخفاضًا بدءًا من عام ٢٠١٤، وهو ما يتزامن أيضًا مع بداية ارتفاع معدل الطلاق، فلا يُمكن استبعاد فرضية وجود علاقة بين ظاهرتي الزواج والطلاق، بل يُرجّح ذلك.

أما معدل الطلاق، المحسوب بربط عدد حالات الطلاق الممنوحة في سنة معينة بمتوسط عدد السكان في السنة نفسها، فقد سجّل ارتفاعًا طفيفًا بين عامي 2008 و2011، حيث ارتفع من 1.14إلى 1.49 حالة طلاق لكل ألف نسمة، تلته فترة شبه ركود حتى عام 2017 (الشكل 3).

الرسم بياني رقم 3: تطور معدلات الطلاق بالجزائر

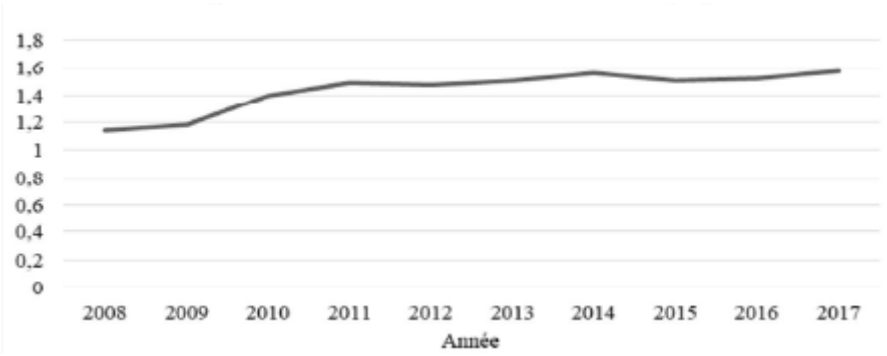


فيما يتعلق بأسباب الطلاق، فهي متعددة ومتنوعة؛ بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها ثقافي، وغالبًا ما يكون متجذرًا في التقاليد المتوارثة.

كما ذُكر سابقًا، فإن نقص البيانات الكافية والشاملة، أو حتى غيابها، يحول دون إجراء دراسات أو بحوث حول هذه القضية أو فهم الأسباب المؤدية إليها، لذلك، لا يمكن لاستطلاعات الرأي المطلقين أن تُزودنا بمعلومات حول طبيعة أسباب الطلاق.

تُلقي التصريحات القليلة الصادرة عن قيادات الجمعيات أو المؤسسات المعنية بهذه القضية باللوم على ضعف التواصل بين الزوجين، والصعوبات المالية والاجتماعية والمادية (البطالة ونقص السكن)، بالإضافة إلى العيش المشترك داخل أسرة الزوج، في فسخ الزواج. كما يُعدّ عدم نضج الزوجين، الذي يُمثل، وفقًا لبعض المصادر، خطرًا كبيرًا للطلاق هذه الأيام، عاملًا مُساهمًا أيضًا.

وقد حدّدت دراسة استقصائية أُجريت عام 2000 حول الأسرة في منطقة وهران :L.K.N السكان والأسرة في منطقة وهران، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مارس 2000 (الصعوبات والمشاكل المتعلقة بالعيش المشترك مع الأصهار كسبب رئيسي للطلاق، يليه العنف الأسري. ولم يُمثّل العقم، الذي كان يُعتبر سابقًا سببًا رئيسيًا للطلاق، سوى نسبة ضئيلة وفقًا لهذه الدراسة.

أنواع الطلاق في الجزائر:

أنواع الطلاق في الجزائر هي بشكل رئيسي الطلاق بإرادة الزوج المنفردة، والطلاق بالتراضي، والخلع، والتطليق القضائي بطلب من الزوجة لأسباب مختلفة مثل عدم الإنفاق أو الضرر. يتم التفريق بين هذه الأنواع بناءً على طريقة حصولها، ومن يلجأ إليها من الطرفين، والأسباب التي أدت إليها، كما يحددها قانون الأسرة الجزائري.

1. الطلاق بإرادة الزوج المنفردة:

- **ما هو؟**

هو إيقاع الزوج الطلاق بإرادته المنفردة، ويحتاج إلى حكم قضائي ليتم تثبيته.

**نوعاه :**

يمكن أن يكون رجعياً (يحق للزوج فيها مراجعة زوجته خلال العدة دون عقد جديد) أو بائناً (لا يحق له مراجعتها إلا بعقد جديد).

2. الطلاق بالتراضي:

- **ما هو؟** :هو إنهاء الزواج بالاتفاق بين الزوجين.
- **نوعه :**يكون طلاقاً بائناً.

3. الطلاق قبل البناء:

- **ما هو؟** :هو فسخ عقد الزواج قبل الدخول الشرعي بالزوجة.
- **نوعه :**يكون طلاقاً بائناً.

4. الخلع:

- **ما هو؟** :هو طلاق بمقابل مالي تقدمه الزوجة للزوج مقابل الطلاق.
- **نوعه :**يكون طلاقاً بائناً.

5. التطليق القضائي بطلب من الزوجة:

- **ما هو؟**

هو طلب الزوجة لإنهاء العلاقة الزوجية من المحكمة لسبب مشروع.

**أسبابه :**

تشمل (وفقًا لقانون الأسرة الجزائري):

- عدم الإنفاق بعد الحكم به.
- العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج.
- الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر.
- الغيبة بعد مرور سنة بدون عذر أو نفقة.
- الحكم على الزوج بجريمة فيها مساس بشرف الأسرة.
- الشقاق المستمر بين الزوجين.
- كل ضرر معتبر شرعاً.

لا يزال الرجال يُقدّمون طلبات الطلاق بأغلبية ساحقة، على الرغم من تزايد احتمالية طلاق النساء.

يُعطي الطلاق بالتطليق، وهو إجراء يعود إلى عصور ما قبل الإسلام، للزوج الحق في اختيار هذا الشكل من الانفصال من جانب واحد. ويحتل هذا الشكل من الطلاق مكانة بارزة، قبل الطلاق الذي يُنطق به بموافقة الزوجين أو وديًا بكثير.

جدول رقم 2: تطور عدد حالات الطلاق بالتطليق بالجزائر

| السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد حالات | 17733 | 18794 | 20134 | 24663 | 25290 | 25956 |
| المعدل | 52.1 | 47.8 | 48.4 | 49.5 | 46.2 | 47.2 |
| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
| عدد الحالات | 27169 | 28779 | 28898 | 29802 | 31515 | 30733 |
| المعدل | 47.3 | 47.4 | 48.2 | 49.9 | 48.0 | 46.8 |

مع ذلك، حتى مع ارتفاع عدد حالات الطلاق الرجل بشكل ملحوظ بين عامي 2008 و2017، من 18844حالة إلى 30833 حالة، أي ما يقارب الضعف؛ فإن نسبة هذا النوع من الانفصال الزوجي مقارنةً بجميع حالات الطلاق، على العكس من ذلك، تُظهر انخفاضًا مستمرًا خلال هذه الفترة المرجعية (الجدول 2). بلغت نسبة حالات الطلاق بالطلاق 52٪ في عام 2008 (أي ما يقارب نصف إجمالي حالات الطلاق) مقارنةً بـ عام 2017 و التي سجلت 42.8٪

الرسم البياني رقم 4 : تطور معدلات الطلاق الرجل مقارنة مع المجموع بالجزائر

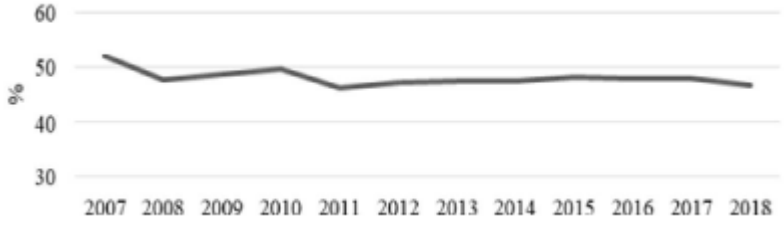


أما نوع **الطلاق بموافقة الزوجين** أو بالتراضي والذي يحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية، فقد اتبع نفس نمط نوع الطلاق السابق، أي زيادة كبيرة في عدد الحالات المسجلة (11203 عام 2007 مقارنة بـ 17143 عام 2018، ولكن في نفس الوقت انخفاض مقارنة بإجمالي حالات الطلاق 32.8% عام 2007 مقارنة بـ 26.1 % عام 2018 (الجدول 3).

جدول رقم 3: تطور الطلاق بالتراضي بالجزائر

| السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد حالات | 11203 | 14072 | 12994 | 14418 | 16826 | 15496 |
| المعدل | 32.8 | 35.7 | 31.3 | 28.9 | 30.7 | 28.2 |
| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
| عدد الحالات | 15908 | 17937 | 15570 | 16342 | 17546 | 17143 |
| المعدل | 27.7 | 29.52 | 26.00 | 26.3 | 26.7 | 26.1 |

يُعتبر الطلاق بالتراضي الحل الأقل إرهاقًا وضررًا. فهو الشكل الأكثر مرونةً والطريقة الأمثل لإنهاء عقد الزواج عندما لا يعود بالإمكان استمرار الحياة الزوجية.

رسم بياني 5: تطور نسب الطلاق بالتراضي بالجزائر

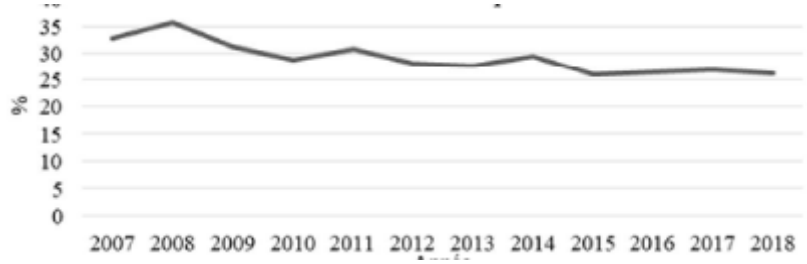


أما حالات **الطلاق بناءً على طلب الزوجة** (التطليق)، فقد شهدت ارتفاعًا مستمرًا بين عامي 2008 و 2012، حيث ارتفعت نسبتها من 7.4٪ إلى 10.8٪ من إجمالي حالات الطلاق. ومنذ عام 2012، لوحظ انخفاض في عدد هذه الحالات. وفي عام 2018، لم تُمثل سوى 6.2٪ من إجمالي حالات الطلاق. ولم يتجاوز متوسط عدد حالات الطلاق بناءً على طلب الزوجة، مقارنةً بجميع الحالات، 10٪ تقريبًا خلال الفترة العشرية 2008-.2024

جدول رقم 4: تطور عدد حالات الطلاق بناء على طلب الزوجة بالجزائر

| السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد حالات | 3140 | 3320 | 4050 | 5135 | 5479 | 5884 |
| المعدل | 7.4 | 8.4 | 9.7 | 10.3 | 9.9 | 10.7 |
| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
| عدد الحالات | 5721 | 4888 | 4826 | 4323 | 4048 | 4101 |
| المعدل | 9.9 | 8.0 | 6.9 | 6.9 | 6.1 | 6.2 |

يُعدّ **الطلاق بناءً على طلب الزوجة** (التطليق) أقلّ أشكال الطلاق شيوعًا. ويُعزى انخفاض عدد حالات الطلاق المُلاحظة منذ عام 2012 بالتأكيد إلى الصعوبات المُلازمة لهذا النوع من إنهاء الزواج. فبطء الإجراءات القانونية، ورفض طلب المرأة في كثير من الحالات، وخاصةً بسبب رفض الزوج، يُجبر الأخير على التخلي عن هذا النوع من انهيار الزواج واللجوء إلى بدائل أخرى، وخاصةً الخلع.

رسم بياني رقم 6: تطور نسب الطلاق بناء على طلب الزوجة بالجزائر

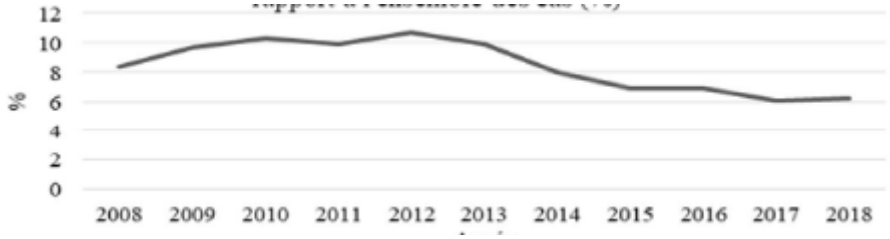

**الطلاق بالخلع**، الذي كان موجودًا في قانون 1984، والذي أكدته التعديلات التي أُدخلت عام 2005، هو إجراء طلاق من طرف واحد، مثل الطلاق. يسمح هذا الإجراء للزوجة بالانفصال عن زوجها دون موافقته ودون إبداء أي سبب، مقابل تعويض مالي للزوج، كما هو منصوص عليه في الدين الإسلامي.

هذا الإجراء أسرع وأقل إشكالية من الطلاق بناءً على طلب الزوجة (التطليق)، مع أن الزوجة مسؤولة عن جميع التكاليف المرتبطة بهذا الإجراء.

يرى بعض الفقهاء أن الخلع يُعدّ تقدمًا حقيقيًا، إذ غالبًا ما يصعب الحصول على الطلاق بناءً على طلب الزوجة في ظل الظروف العشرة المنصوص عليها في قانون الأسرة. إن صعوبة أو استحالة تقديم المرأة للإثباتات التي يطلبها القضاة في حالة "التطليق"، بالإضافة إلى رفض الطلبات المقدمة من النساء بسبب رفض الزوج، لا يترك لهن خيارًا آخر سوى اللجوء إلى الخلع.

جدول رقم 5: تطور عدد حالات الطلاق الخلع بالجزائر

| السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد حالات | 2466 | 3187 | 4465 | 5629 | 7559 | 7649 |
| المعدل | 7.2 | 8 .1 | 10.7 | 11.29 | 13.8 | 13.9 |
| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
| عدد الحالات | 8663 | 9240 | 11315 | 11661 | 12528 | 13713 |
| المعدل | 15.1 | 15.2 | 18.9 | 18.8 | 19.1 | 20.1 |

على الرغم من أن الطلاق بناءً على طلب الزوجة، أو بالأحرى الخلع، يحتل المرتبة الثالثة بين حالات الطلاق، بعد التطليق والطلاق الودي، إلا أنه الشكل الوحيد الذي سجل زيادة مطردة خلال الفترة المرجعية، بينما شهدت الأنواع الثلاثة الأخرى انخفاضًا في معدل حدوثها بمرور الوقت. فبين عامي 2007 و2018، تضاعف عدد حالات الطلاق بالخلع أكثر من خمسة أضعاف، من 2466 حالة إلى 13713 حالة. وتضاعفت نسبة هذه الحالات تقريبًا ثلاث مرات من إجمالي الحالات، من 7.2% إلى 20.1% (الجدول 5).

انتشر هذا النوع من الطلاق بعد التعديلات التي أُدخلت على قانون الأسرة عام 2005وقد أدى إدخال مصطلح "بدون موافقة الزوج" في المادة 54 إلى تبسيط الإجراءات وجعلها أكثر مرونة. كما أن التخفيض الكبير في المدة اللازمة لإصدار قرار الطلاق سيكون عاملًا لا يقل أهمية.

الرسم بياني رقم 7: تطور حالات الطلاق بالخلع بالجزائر

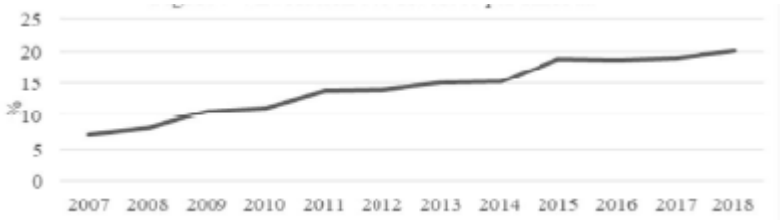

**اتجاهات الطلاق وفقًا لمتغيرات اجتماعية مختارة.**

يؤثر الطلاق على المجتمع بأكمله، بغض النظر عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للزوجين. وتؤثر هذه الظاهرة بشكل رئيسي على الأزواج الشباب الذين لم يمضِ على زواجهم أكثر من خمس سنوات. ووفقًا لبيانات مكتب الإحصاءات الوطنية التي نشرها موقع alg.Focus (1)، فإن متوسط عدد حالات الطلاق السنوية التي تُعلن بعد ثلاثة أشهر فقط من حفل الزفاف يمثل حوالي 20٪ من جميع الحالات، ويتعلق بشكل رئيسي بالأزواج الشباب، ويبدو أن **الزواج المبكر** عاملٌ في **الطلاق المبكر** . (موقع alg focus ، 25 /02/ 2021)

على الرغم من ندرة البيانات المتعلقة بالطلاق، يبدو أن هذه الظاهرة ليست حكرًا على الأجيال الشابة، بل هي كذلك تؤثر على كبار السن، أو بالأحرى "الأزواج الأكبر سنًا"، الذين لا يترددون في الانفصال حتى بعد مرور عدة سنوات على الزواج. ( Quotidien Horizonsà ، العدد 6622، 12 يناير .2019)

على الرغم من أن بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2019 حول السكان المطلقين ليست شاملة، إلا أنها لا تزال تُقدم لمحة عن خصائص المطلقين، بغض النظر عن جنسهم.

يُظهر الجدول 6، الذي يُلخص بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2019 أن عدد النساء المطلقات يفوق عدد الرجال. وتبلغ نسبتهن في المناطق الحضرية ضعف نسبتهن في المناطق الريفية تقريبًا، حيث تبلغ 3.4٪ و1.8٪ على التوالي.

**جدول رقم 6 : الخصائص سوسيواقتصادية للمطلقين حسب الجنس بالجزائر**

| | الذكور | الاناث |
|---|---|---|
| المجموع | 0,6 | 2,8 |
| الوسط | | |
| المدينة | 0,8 | 3,4 |
| الريف | 0,3 | 1,8 |
| الناحية | | |
| شمال وسط | 0.5 | 2.3 |
| شمال شرق | 0.4 | 2.2 |
| شمال غرب | 1.4 | 4.2 |
| هضاب العليا وسط | 0.6 | 3.0 |
| هضاب العليا شرق | 0.3 | 2.6 |
| هضاب العليا شرق | 0.7 | 3.2 |
| جنوب | 0.5 | 3.2 |
| المستوى العلمي | | |
| بدون مستوى | 0.5 | 2.1 |
| ابتدائي | 0.8 | 4.4 |
| متوسط | 0.6 | 3.6 |
| ثانوي | 0.8 | 2.8 |
| جامعي | 0.4 | 1.7 |
| الحالة الاقتصادي | | |
| يعمل | 0.7 | 7.0 |
| بدون عمل | 0.6 | 2.3 |

يمكن تفسير هذا الاختلاف بين الجنسين بسهولة زواج الرجال مرة أخرى، على عكس النساء. ويظل زواج النساء أكثر صعوبةً بسبب العقليات والسياق الاجتماعي والثقافي. كما يُعدّ وجود الأطفال في رعاية أمهاتهم سببًا رئيسيًا لعدم زواجهم مرة أخرى.

يمكن تفسير شيوع حالات الطلاق في المناطق الحضرية بأسباب أو عوامل متعددة، منها تراجع القيم التقليدية التي كانت تُشكّل في السابق عائقًا أمام أي ميل أو فكرة للطلاق.

يُظهر توزيع حالات الطلاق بين المناطق المختلفة أن المسح سجّل أعلى نسبة طلاق في منطقة الشمال الغربي، للرجال والنساء على حد سواء. في المقابل، يبدو أن المنطقة الشرقية تضم أقل عدد من المطلقين (هوت بلاتو إيست للرجال والشمال الشرقي للنساء)

السؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه الخصوصيات الإقليمية عشوائية أم أنها تستند إلى اعتبارات أخرى. وفي هذه الحالة، يُعدّ إجراء بحث أكثر تعمقًا ضروريًا لفهم تفاصيل هذه التفاوتات الإقليمية.

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، لا يبدو أن هناك أي تأثير واضح على الميل إلى الطلاق، باستثناء التعليم العالي. بمعنى آخر، يؤثر الطلاق على الطالبات الجامعيات بدرجة أقل بكثير من الفئات الأخرى.

كما يُسلّط الاستطلاع الضوء على تأثير العمل بأجر على قدرة المرأة أو قرارها بالطلاق. في الواقع، تُعدّ النساء المطلقات أكثر عددًا بين العاملات7 % مقارنةً بغير العاملات (2.3%). يمنح العمل بأجر المرأة استقلالية أكبر، والأهم من ذلك، استقلالًا ماليًا، وهو ما لا يبدو أنه يمنعها من إنهاء زواجها عندما لا يعود بإمكانها الاستمرار.

**الخلاصة**

أثرت التغيرات المتعددة الجوانب في المجتمع الجزائري حتمًا على الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع. فبعد أن كانت تُعتبر مقدسة، تخضع الأسرة الآن ، لتحولات متعددة الأبعاد في شكّلتها وأضعفتها، في كثير من الأحيان، مما تُعرّضها لظاهرة الطلاق، التي أصبحت واقعًا شائعًا بشكل متزايد.

على الرغم من شرعيته، غالبًا ما يكون للطلاق عواقب وخيمة، ليس فقط على الزوجين، بل على الأطفال تحديدًا، وهم أول الضحايا. يمكن أن يُسبب الطلاق صعوبات واضطرابات، لا سيما بين المراهقين الذين يعانون من انفصال الوالدين بشكل مؤلم.

هناك مجموعة من الأسباب أو العلل المؤدية إلى الطلاق، يصعب حصرها، بعضها اجتماعي و اخر اقتصادي، وبعضها الآخر فردي أو سلوكي. وتُعدّ التغيرات الجذرية في العلاقات بين الجنسين نتيجةً لتمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا، بالإضافة إلى الانفصال عن الروابط الأسرية الممتدة، عوامل تُفسر إلى حد ما ظاهرة الطلاق.

بعد ارتفاع ملحوظ نسبيًا بين عامي 2008 و2010، استقرت معدلات الطلاق تقريبًا بين عامي 2010 و2013. وبدءًا من عام 2014، بدأ معدل الطلاق في الارتفاع بشكل طفيف، ثم تسارع بين عامي 2016 و2018، حيث ارتفع من 15.75% إلى 19.8.%

تزامن ارتفاع معدل الطلاق الذي بدأ عام 2014 مع انخفاض في الالتزامات الزوجية منذ ذلك العام فصاعدًا. يبقى أن نرى ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين هاتين الظاهرتين؟ وفي هذه الحالة، هل يمكننا تأكيد ارتفاع حاد في حالات الطلاق في الجزائر؟ فيما يتعلق بأشكال الطلاق المختلفة، لا يزال التطليق هو الأكثر شيوعًا. ومع ذلك، فإن حالات الطلاق التي تلجأ إليها الزوجة أو الخلع آخذة في الازدياد. وهو النوع الوحيد الذي ازداد خلال العقد 2008-2018، على عكس جميع الأشكال الأخرى التي شهدت انخفاضًا طفيفًا.

**المراجع**

مراجعة مركز المعلومات والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (2022)، المرأة الجزائرية بالأرقام 2020، الجزائر

مراجعة مركز المعلومات والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (2021)، الكتاب السنوي 2021، الجزائر

وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات (2020)، المسح العنقودي متعدد المؤشرات(2019) MICS ، التقرير النهائي للنتائج.

وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات (2015)، المسح العنقودي متعدد المؤشرات.(2013-2012) MICS

الوادي طيب، قويدري محمد، نقادي ج. (2002): السكان والأسرة في منطقة وهران، دراسة استقصائية أجرتها دائرة الديموغرافيا بجامعة وهران بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

**Références**

Revue CIDDEF (2022), femmes algériennes en chiffres 2020 Alger

Revue du CIDDEF (2021), Centre d'Information et de Documentation sur les Droits de l'Enfant et de la Femme, annuaire 2021, Alger

Ministère de la santé et de la réforme hospitalière (2020), enquête par grappes à indicateurs multiples MICS (2019) rapport final des résultats.

Ministère de la santé et de la réforme hospitalière (2015), enquête par grappes à indicateurs multiples MICS (2012-2013).

LOUADI T, KOUIDRI M, NEGADI G. (2002): Population et famille dans la région d'Oran, enquête réalisée par le département de démographie de l'université d'Oran en collaboration avec le FNUAP.

LOUADI Tayeb, (2025) La divortialité en Algérie: aspects et contours du phénomène Divorce in Algeria: aspects and contours of the phenomenon. Revue EL-Bahith en Sciences Humaines et Sociales, Vol 17 (02)/2025 Algérie: Université Kasdi Marbah Ouargla, (P.P.83-94)

ملاحق :

جدول رقم 1 : تطور عدد حالات الطلاق بالجزائر

| السنة | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد حالات | 31133 | 34123 | 39396 | 41505 | 49845 | 54826 |
| المعدل | 1,06 | 1,10 | 1,14 | 1,18 | 1,39 | 1,49 |
| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| عدد الحالات | 54985 | 57461 | 60844 | 59909 | 62128 | 65600 |
| المعدل | 1,47 | 1,50 | 1,56 | 1,50 | 1,52 | 1,57 |
| السنة | 2018 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
| عدد الحالات | 79000 | 73599 | 76000 | 84000 | 93400 | |
| المعدل | 1,62 | 1,66 | 1,71 | 1,80 | 1,90 | |